مقدمة

الإنسان مسكون بالتنمية منذ الأزل، وذلك أنها قنطرة لتحقيق تطلعه الأبدي إلى: «زيادة» أو «إنماء» الثروات والموارد والنواتج بمختلف أشكالها، في محاولة منه إلى تجاوز تخوم الفقر والعجز إلى الاستكثار والاستقواء، وهذا أمر لا إشكال فيه لو حدث ضمن أطر تتسم بالأخلاقية والمعقولية والتوازن، ولكن التاريخ والواقع يظهران لنا بأن ذلك «المسعى التنموي» أضحى على حساب جوانب مهمة وعلى رأسها حقوق البيئة، حيث غابت «الأخلاق الخضراء» في ممارسات عديدة توصف بأنها «تنموية» أو «استثمارية»، وترتب عليها تهديدات خطيرة لـ «أمنا الحنون» (كوكب الأرض)، ليس ذلك فحسب، بل أدى أيضًا إلى تهميش كثير من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية في حياتنا المعاصرة، في معادلة تنحاز للأبعاد الاقتصادية بشكل صارخ، مع تكريس «غائية» التنمية الاقتصادية، وكأنها هدف في حد ذاتها، وهذا خلل بنيوي في فكر التنمية وتطبيقاتها.

هذا الخلل البنيوي أدَّى إلى طرح مداخل تنموية جديدة، من شأنها إعادة الاعتبار للمسائل البيئية والاجتماعية مع مراعاة تحقق الأهداف والاعتبارات الاقتصادية بقدر رشيد متوازن. ولقد أثمرت جهود علمية وإصلاحية مخلصة إلى ظهور مفهوم «التنمية المستدامة» Sustainable Development أو «الاستدامة» Sustainability على الخارطة التنموية، حيث ظهر هذا المفهوم بشكل رسمي في رحاب الأمم المتحدة عام ١٩٨٠م في وثيقة أممية بعنوان: «إستراتيجية المحافظة الكونية»، وقد اشترك في إعدادها كل من: «برنامج الأمم المتحدة للبيئة»، و«الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة»، و«الصندوق العالمي للطبيعة»، ثم توالت الأعمال والوثائق المعززة لمدخل الاستدامة. وباتت «الاستدامة» تمثل نهجًا تنمويًّامتوازنًا يحقق تطلعات الأجيال الحاضرة، ويلبي احتياجاتها شريطة ألا

يكـون ذلك على حساب البيئة أو الأجيال القادمة، مما يؤكد على ضرورة اتسام الاستدامة بـ «العدالة التنموية»، وهي سمة محورية واجبة في أي عمل تنموي.

ومـن المفاصل التاريخية في سياق الاستدامة القـرار الذي اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحـدة في ديسمـبر ٢٠٠٢م، حيث قررت الأمـم المتحدة جعل الفـترة العشرية ٢٠٠٥-٢٠١٤م «عقدًا أمميًّا للتعليم من أجل الاستدامة» The UNDecade of Education for Sustainable Development، مع الحث على تفعيل كافة الأذرع ذات العلاقة بهذا النوع من التعليم وعلى رأسها الذراع الفكري الأممـي (= اليونسكـو)، حيث عمدت هذه المنظمـة المرموقة إلى تشجيع إعـداد إستراتيجيات لتعليـم الاستدامة على المستويات الوطنية والإقليميـة والدولية. ومن الموافقات الجميلة في فترة صـدور هذا الكتاب المتواضع، أنه ظهر في آخر عام مـن هذا «العقد الأممي» ٢٠١٤م، وكنت قد زرت قبيله (أواخر نوفمبر ٢٠١٣) منظمة اليونسكو في باريس للتباحث حول بعض جوانب تعليم الاستدامة مع أحد «اليونسكيين» المعنيين بهذه المسألة المحورية من الاستدامة.

وقـد تحسـن الإشـارة هنـا إلـى أن ارتباطـي بالتنميـة المستدامـة قد توثَّـق منذ عدة سنـوات، ولا سيمـا بعد نجاح محاولاتي في إقناع إدارة جامعتـي - جامعة القصيم برئاسة معـالي البروفيسور خالد الحمودي- بتبنـي تأسيس مركز متخصص في «التنمية المحلية المستدامة»، وقد تحقق ذلك إبان رئاستي لفريق الخطة الإستراتيجية في الجامعة ٢٠١٠م، وكان ذلـك المركـز هو الأول من نوعه على مستوى الجامعـات السعودية، وقد شجعني ذلك الحـدثُ على المضي قدمًا في مسـارات تدعيم الاستدامة، وبخاصـة أن فكر الاستدامة قد أفلـح في استدمـاج الكثير من القضايا والمسائل التنمويـة والنهضوية مع قدرته على تطوير أفكار وآليات تعين على وضع برامج علمية ومشروعات عملية، لتحقيق تنمية عادلة متوازنة مع القدرة على قياس مستويات النجاح في عمليات التنفيذ والتطبيق.

ويجـيء هذا الكتـاب ليسد ثغرة كبيرة في المكتبة العربية، حيـث تفتقر للكتاب المرجعي الشامـل، وبالأخص «الكتاب المرجعي الجامعي» Textbook، ولا سيما أن ثمة مقررات عديدة تُعنـى بالتنميـة المستدامـة في عدد مـن التخصصات العلميـة في الجامعـات العربية على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا أيضًا. ويجهد هذا الكتاب لأن يطرح مدخلاً تكامليًّا لتنـاول مفاهيم الاستدامة وأبعادها ومسائلها، حيث يسعـى لإحداث التكامل على المستوى

المفاهيمي عبر إيجاد منظومة من المفاهيم المترابطة المتعاضدة فيما بينها، بالإضافة إلى تأسيس تكامل بين الأطر المفاهيمية والتنظيرية من جهة والممارسات والتطبيقات من جهة أخرى، ويدخل في ذلك أن الكتاب يتوسل بعدة منظورات للاستدامة، ويفيد من حقولها المعرفية، فقد أفاد من العلوم البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية والجغرافية والهندسية والإدارية والقانونية والمحاسبية.

وتعضيدًا للرصانة والجودة العلمية في هذا الكتاب بقدر المستطاع، فقد حرصت على أمور عديدة، ومن أهمها:

١- التناول العلمي الدقيق للمحددات النظرية للتنمية المستدامة، عبر تناول مفاهيمها ومكوناتها وأبعادها الرئيسة والفرعية، مع إبراز أهميتها على المستوى الأممي والإقليمي والعربي وفي الأدبيات العلمية المتخصصة؛ في سياق علمي يوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مع إيلاء البعد البيئي ما يستحقه من عناية، فالبيئة هي جوهر الاستدامة وفضاؤها الذي يتيح لها الهوامش والإمكانيات للانطلاق والتنفيذ والجني.

٢- طرح الأبعاد التطبيقية في التنمية المستدامة، عبر استجلاب التجارب المميزة واستنطاق الممارسات الفضلى في دول عديدة، بغية استخلاص دروس مستفادة في مجال الاستدامة، مما يسهم في إحداث تراكمية من جهة، ويشجع على تشغيل مكائن الابتكار في الفضاءات الجديدة من جهة أخرى.

٣- تقديم جملة من المفاهيم الجديدة كـ «الأنفة التنموية»، «الأخلاق السوداء»، «التطوع الأخضر»، «الجامعي الأخضر»، إيمانًا من المؤلف بأن ثمة حاجة ماسة لنحت مفاهيم جديدة تعكس الاحتياجات التي تخص المجتمع العربي بالدرجة الأولى، فالحاجة هي التي توجد المفهوم، لا العكس، مما يعين على تخطي «النقل الميكانيكي للمفاهيم» صوب «الإبداع الاصطلاحي»، وتلك ركيزة منهجية للتقدم العلمي والنجاعة الفكرية النهضوية في العالم العربي. ويدخل في ذلك طرح تعريفات جديدة لمفاهيم قديمة، فهو من ذلك الباب ومن لبه، كتعريفنا للبيئة الذي تجاوزنا فيه تطرف مركزية كل من الإنسان والحيوان والبيئة صوب رشد مركزية استخلاف الإنسان، وكتعريفنا

للاستدامة بعد استدماجنا للأبعاد الرئيسة في فكر الاستدامة واستعادة الغائية التنموية الحقيقية المتمثلة في الوصول إلى «ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلاً» شريطة المحافظة على البيئة وصيانتها بكافة عناصرها وأنظمتها وطيفها الحيوي، وبما يضمن «توريثًا عادلاً آمنًا لأجيالنا القادمة»، وفق منظور حضاري تعاقدي. وهذا يعني أن التعريفات الجديدة تُكسبنا «مفاهيم جديدة»، إذ العبرة بالدلالات لا بالألفاظ، وفي هذا إغناء للفكر العربي في مجال الاستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

٤- ولم يكتف الكتاب بطرح مثل تلك المفاهيم والتعريفات الجديدة، بل تجاسر على بلورة «نموذج علمي جديد» - بصورة أولية - في مجال الاستدامة،بمسمى «نموذج هرم الفاعلية البيئية المجتمعية». ولعله يسهم في تعضيد الأطر المفاهيميةللاستدامة، واستكمال أبعاد دقتها من جهة وتجويد ممارساتها التطبيقية واستيفاء مقومات فاعليتها من جهة أخرى، وهذا هو الأهم، فالعبرة في إيجاد الأثر في الواقع المعيش.

٥- مع الإقرار اعتماد المنظور الدولي في الكتاب من حيث المفاهيم والتجارب والممارسات، إلا أن هنالك تركيزًا أكبر على الوضع العربي في مجال الاستدامة، سواء من حيث التوصيف والتشخيص للمشكلات والتحديات أو البلورة والإنضاج للحلول والمبادرات التطويرية والإصلاحية في مجال الاستدامة.

٦- التوسل بالمؤشرات الكمية الحديثة والإحصائيات التقديرية ما أمكن في مختلف موضوعات الكتاب بغية إغناء السياق التوصيفي التفسيري التشخيصيللمسائل والقضايا المطروحة، ليس ذلك فحسب، بل إثراء البعد الاستشرافي والتنبؤي للمستقبل أيضًا، فالكتاب يحرص على تقوية «الذهنية المستقبلية» في مجال الاستدامة، وبخاصة أننا في العالم العربي نجافي كثيرًا استشراف المستقبل وصناعته.

٧- رغبة في إثراء الرصيد الاصطلاحي للقارئ ولتمكينه من الرجوع إلى الأدبيات المتخصصة باللغة الإنجليزية، فقد ارتأيت وضع المصطلح الإنجليزي أمام مقابله العربي، وبخاصة أننا لا نتوفر في العالم العربي على «منصة معرفية» نوحِّد عبرها ترجماتنا للمصطلحات الأجنبية، مع تأكيدنا على حتمية «التفكير باللغة العربية»

عبر تفعيل المصطلحات العربية واستخدامها في الطرح والمناقشة والتباحث والتفاكر، وذلك أننا نؤمن بضرورة ضمان السيادة الواجبة للغة العربية وتعزيز منسوب «الأنفة اللغوية» لدى الكافة.

وهذا الكتاب أُعد أساسًا ليكون كتابًا جامعيًّا مرجعيًّا على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، مما دفع لمراعاة جملة من الأمور، سواء من حيث الموضوعات والمفاهيم والتطبيقات والهيكلة وطريقة العرض، فضلًا على التأسيس العلمي التدريجي واللغة المستخدمة والأسئلة والأنشطة البحثية، التي تلائم مستويات متعددة. وتتوجب الإشارة إلى أن هذا الكتاب يتأسس على حقيقة أن الاستدامة مشاعة بين تخصصات علمية عديدة، فهي حقل «مهجَّن» Hybrid يقوم على فلسفة التخصصات المتداخلة Interdisciplinary&Transdisciplinary، وقد انعكس ذلك على تغطية موضوعات – بنسب متفاوت – تنتمي إلى عدة حقول معرفية كالبيئة والاجتماع والاقتصاد والإدارة والقانون والمحاسبة والهندسة والتخطيط الحضري والجغرافيا.

ويضم الكتاب خمسة عشر فصلاً في خمسة أبواب، خُصِّصَ الأولُ منها لبناء تأسيس علمي عام حول التنمية والاستدامة (مدخل تأسيسي تنموي + محددات الاستدامة + تعليم الاستدامة)، في حين يجهد الباب الثاني لأن يعرض المكوِّن البيئي في سياق الاستدامة (مدخل تأسيسي بيئي + آفة التلوث البيئي + البيئة الخضراء)، أما الباب الثالث فقد اتجه لإيضاح أهم أبعاد المكوِّن الاقتصادي وعلاقتها بالاستدامة (مدخل تأسيسي اقتصادي + آفة الفقر والبطالة + الاقتصاد الأخضر)، وقد كُرِّس البابُ الرابع للمكوِّن الاجتماعي وإبراز أهم أبعاده ذات الصلة بالاستدامة (مدخل تأسيسي اجتماعي + آفة التخلف الاجتماعي + المجتمع الأخضر)، وجاء الباب الخامس ليركز على الأبعاد التطبيقية في الاستدامة (أنسنة التنمية + خضرنة الأبنية + الجامعي الأخضر).

ومع الحرص على إحداث التكامل والترابط بين فصول الكتاب وأبوابه، إلا أن ثمة حرصًا آخر على إيجاد استقلالية كافية بين هذه الأبواب والفصول؛ بغية إتاحة هوامش كافية من المرونة للأستاذ والدارس، تمكّنهم من التركيز على الفصول التي تجذبهم، فمثلاً، لو افترضنا أن الكتاب استخدم في سياق اقتصادي، فإنه قد لا تكون ثمة حاجة لقراءة الباب الثالث كاملًا، إذ إن قراءة سريعة مع تركيز على الأبعاد الجديدة في هذا الباب واستدماجها

في الشرح بطريق عامة ستكون مثرية وكافية، وهكذا للسياقات البيئية والاجتماعية المتخصصة، مما يعني تلبس الكتاب بمرونة من حيث الفصول التي يتم تناولها في المقررات في مختلف التخصصات.

ومن جهة أخرى، أشير إلى أنه يمكن أن يكون الكتاب ملائمًا أيضًا لـ «الباحث المتخصص»، بجانب «القارئ الجاد» الذي يروم تأسيسًا علميًّا فيه قدر من التكامل والترابط في مجال الاستدامة، وبخاصة أن الكتاب قد راعى التدرج في طرح مفاهيم الاستدامة وأبعادها وتطبيقاتها، من حيث افتراضه عدم وجود خلفية علمية مسبقة عن موضوعات الكتاب، مع توسله ببعض تقنيات العرض، التي تخفف من حدة المضمون العلمي المتخصص كاستخدام الأشكال والصناديق والجداول، فضلًا على تمتع الكتاب بقدر من المرونة والاستقلالية على نحو يتيح للقارئ - إن أراد - التركيز على الفصول التي يرغب فيها، دون أن يخل ذلك في قدرته على الفهم المعمق للقضايا الجوهرية المطروحة.

وقد حرصتُ في الكتاب على تضمينه جملة من المعلومات والأنشطة البحثية التي تواكب الثورة المعلوماتية، ومنها شبكات التواصل الاجتماعي، ومن ذلك وضع روابط لمقاطع أفلام وثائقية، أعدتها منظمات متخصصة كاليونسكو والفاو وغيرها، مع وضع أنشطة بحثيةتستهدف إعداد مقاطع فيديو ذات طابع وثائقي إثرائي توعوي، حول أبرز المسائل المتعلقة بموضوعات الكتاب، والتشجيع على إنزاله في المواقع المتخصصة كموقع اليوتيوب، وتأسيس حسابات معلوماتية توعوية في مجال الاستدامة في مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر ونحوها، الأمر الذي يزيد من الفاعلية المجتمعية في هذا المجال.

وإني آمل أن يكون في هذا الكتاب إضافات نوعية في مجال الاستدامة، مفاهيميًّا وتطبيقيًّا، مع إسهامه في تكوين «جيل الاستدامة» في عالمنا العربي، ولا سيما أن انتهاكات البيئة وخروقات الاستدامة تتنامى في مجالات عديدة وبوتيرة متسارعة. على أنني أثمِّن وأرحِّب بكافة الملاحظات والمقترحات لمراعاتها في طبعات قادمة، والله الموفق لاستدامة جهودنا في الاستدامة.

عبدالله البريدي

بريدة، السعودية

٣ رجب ١٤٣٥هـ - ٢ آيار/ مايو ٢٠١٤م